

"الديمقراطية هي أسوأ أشكال الحكم، باستثناء كل تلك الأشكال الأخرى التي وقعت تجربتها من حين لآخر." - ونستون تشرشل

بعد مرور خمس سنوات على اندلاع الثورات العربية، تبقى تونس أحسن تجربة في المنطقة – والامل الوحيد على الأرجح - لإتمام الانتقال من الحكم السلطوي إلى حكم يضمن مشاركة الشعب. ومع وجود عدد لا يحصى من التحديات، بدءا من ضعف النمو الاقتصادي والبطالة وصولا إلى الهجمات الإرهابية والانقسام السياسي، تساءل الكثيرون عما اذا كانت تونس ستتم إلى بر الأمان أو ستعرض للاستبداد مجددا.

إنّ الانتقال من الاستبداد يعتمد على عدد من العوامل الرئيسية، بما في ذلك دعم الشعب للديمقراطية. ففي حال عدم مطالبه المواطنين بإصلاحات سياسية أو فقدانهم الثقة في الديمقراطية كنظام للحكم، فإن احتمال تحقيق انتقال ناجح سيتراجع. و في هذه الحالة يفتح المجال للفئة السياسية المهتمة بمصالحها الشخصية للاستحواذ على السلطة و بالتالي عرقلة العملية الانتقالية.

وفي هذا السياق، تعتبر نتائج الموجة الرابعة من مشروع الباروميتر العربي في تونس دافعا واضحا للتفاؤل¹. فقد عبّر التونسيون عن تأييدهم المتواصل للديمقراطية. في الواقع، أظهرت النتائج أن عدد كبيرا من المواطنين (86 في المئة) يؤكدون على أن النظام الديمقراطي، بالرغم من مشاكله يظل أفضل نظام للحكم. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة ارتفعت ب 16 نقطة مقارنة ب 2011 سنة اندلاع الثورات.

والأهم من ذلك، أظهر الاستطلاع تواصل دعم التونسيين للديمقراطية على الرغم من ادراكهم لسلباتها المحتملة. عند اندلاع الثورة اعتقد التونسيون أن الديمقراطية تمثل حلاً سحريا لجميع المشاكل التي تعاني منها البلاد خصوصا و أنهم لم يعيشوا سابقا في ظل هذا النوع من النظام. في عام 2011، أقل من 20 في المئة من المواطنين صرحوا بأن الأداء الاقتصادي يكون سيئا في ظل النظام الديمقراطي أو أن الديمقراطية مرتبطة بعدم الاستقرار السياسي أو أنها غير حاسمة. على خلاف ذلك، بعد خمس سنوات من الثورة، ما يقارب نصف المواطنين أو أكثر صرحوا بأن كل هذه السلبات مرتبطة بالديمقراطية. و هنا تكمن المفارقة، أصبح التونسيون أكثر دعما للديمقراطية على الرغم من ادراكهم بأنها ليست النظام السياسي الأنسب.

بعد خمس سنوات على اندلاع الثورة لا يزال التونسيون يدعمون النظام الديمقراطي في ظل مناخ سياسي صعب.

¹لمزيد من المعلومات حول هذا المشروع، يرجى زيارة موقع الواب <http://www.arabbarometer.org/ar>

كما أن أقل من خمس المواطنين فقط يقيم اقتصاد البلاد على أنه جيد ويعتقد 90% منهم أن الفساد لا يزال متفشياً في مؤسسات و أجهزة الدولة. علاوة على ذلك يخشى التونسيون عدم القدرة على توفير التعليم الجيد لأطفالهم، المزيد من الهجمات الارهابية، المضايقات أو التهديدات التي من الممكن أن تمس سلامتهم الشخصية أو أحد أفراد العائلة.

ونظراً لعدم إحراز تقدم في حل هذه المشاكل على مدى السنوات الخمس الماضية، ما انفكت ثقة التونسيين بالمؤسسات العامة تتراجع إذ أن أكثر بقليل من الثلث يصرحون بثقتهم في الحكومة و المحاكم في حين أن الخمس فقط لديهم ثقة في البرلمان. وهذه المستويات هي أقل بكثير مما كانت عليه في استطلاعات الباروميتر العربي السابقة في عام 2011 و عام 2013. وفي نفس الوقت حوالي ثلث التونسيين أو أقل صرحوا أن الحكومة تقوم بعمل جيد لمعالجة بعض المشاكل الرئيسية التي تواجه البلاد بما في ذلك إدارة الاقتصاد، وخلق فرص العمل، أو الحد من عدم المساواة.

أما الأحزاب السياسية التي تمثل رابطاً هاماً بين المواطنين وحكومتهم، لم تبلي بلاء حسناً. فقط 12 في المئة من التونسيين صرحوا بأنهم يتقنون بالأحزاب السياسية إلى حد كبير أو متوسط. و في ما يخص شعبية الأحزاب السياسية فقد اعتبر ثلثي التونسيين أن الأحزاب القائمة لا تمثلهم. تجدر الإشارة إلى أن حزبي نداء تونس (13 في المئة) و النهضة (11 في المئة) حضيا بمستويات تقريبا متساوية من الدعم. وفي ظل هذه الظروف، لا توجد هيمنة لأي حزب مما يفتح المجال أمام تشكيل ائتلاف مع أحزاب أخرى لضمان التقدم السياسي و الحد من إمكانية العودة إلى حكم الحزب الواحد. ومع ذلك، لبناء نظام حزبي مستقر، ينبغي لهذه الأحزاب وغيرها التركيز على بناء قاعدة عريضة من الدعم داخل المجتمع.

إن المشاكل التي تواجهها تونس تشمل خاصة التونسيين الأصغر سناً و الذين عبروا أكثر من غيرهم عن عدم الرضا عن الوضع السياسي. على سبيل المثال، الذين هم من الفئة العمرية 18-34 عاما هم أقل ثقة بالحكومة ب 17 نقطة من أولئك الذين تبلغ اعمارهم 35 عاما فما فوق. كما أن التقييم الايجابي للوضع الاقتصادي ينخفض لدى فئة الشباب (-7 نقاط) و كذلك التقييم الايجابي لأداء الحكومة في معالجة الفساد بصورة فعالة (-8 نقاط)، كما أن هذه الفئة تؤيد أكثر من غيرها ارتباط الحكم الديمقراطي بالمشاكل الاقتصادية (+10 نقاط). وتعكس هذه الفروقات بين الفئات العمرية التحديات التي يواجهها الشباب بما في ذلك نسبة البطالة المرتفعة في صفوفهم.²

²البنك الدولي. 2014. تونس - كسر الحواجز التي تحول دون إدراج الشباب. واشنطن، DC: مجموعة البنك الدولي.
<http://documents.worldbank.org/curated/en/2014/11/20419856/tunisia-breaking-barriers-youth-inclusion>

والسؤال المطروح ما السبب وراء التأييد المتواصل للنظام الديمقراطي، حتى في فئة الشباب الأكثر تعبيراً عن الإستياء، على الرغم من الصعوبات المعلن عنها؟ يوجد على الأرجح تفسيران لهذا الدعم. أولاً أن معظم التونسيين يعتقدون أن بلدهم لا يعتبر بلداً ديمقراطياً بعد. ورداً على سؤال لتحديد مستوى الديمقراطية في تونس على مقياس من صفر إلى 10، مع العلم أن صفر يعني بلد غير ديمقراطي على الإطلاق و10 تعني ديمقراطية بشكل كامل تحصلت تونس على خمسة في تصنيفها كبلد ديمقراطي. شهد هذا المعدل ارتفاعاً طفيفاً منذ 2013 (4.3) وهو يبيّن أن التونسيين على وعي بأنه مازال أمام تونس طريقاً طويلاً لتقطعه حتى تصبح بلداً ديمقراطياً بآتم معنى الكلمة.

أما العامل الثاني فهو مرتبط بتجارب دول أخرى. كما تشهد تونس صعوبات فإن الأحداث في دول أخرى لا تنبؤ بالأفضل. فليبيا ومصر، اللتان شهدتا تغييراً للنظام في عام 2011 قد عانتا من نزاعات أهلية. وفي نفس الوقت، الانقلاب الذي شهدته مصر في عام 2013 و العودة إلى الإستبداد، كشف عن كلفة باهضة لمسار انتقالي فاشل. لذلك، على الرغم من ادراك التونسيين للمشاكل المرتبطة بالديمقراطية إلا أنهم يرون بأنه لا يوجد شكل أفضل من الديمقراطية للحكم.

الأهم من ذلك، لم ينقطع أمل العديد من التونسيين في مستقبل أفضل. حوالي النصف يتوقع أن الظروف الاقتصادية ستتحسن خلال 3 أو 5 سنوات القادمة. قد يكون هذا التفاؤل مرتبطاً في جزء منه بالرغبة في تحسين العلاقات الاقتصادية مع الدول الأجنبية. حوالي الثلثين (64 في المئة) من التونسيين يريدون العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة أن تصبح أقوى مما كانت عليه في الماضي، مقارنة مع ثلاثة أرباع (77 في المئة) الذين يشاطرون الرأي نفسه عن الاتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى الرغبة في تقوية العلاقات الاقتصادية، فإن وجهات نظر الغرب تحسنت في السنوات الأخيرة. في عام 2016، أكثر من نصف التونسيين (54 في المئة) صرح بأن دور الولايات المتحدة في انتقالها كان إيجابياً أو محايداً، مقارنة مع 42 في المئة في عام 2013. وينظر إلى دور الاتحاد الأوروبي حتى بأكثر إيجابية، مع ثلثين قائلين أنه دور إيجابي أو محايد في عام 2016 مقارنة مع 41 في المئة في عام 2013. هذه الآراء المتغيرة حول الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تمثل فرصة جديدة للمشاركة في المرحلة الانتقالية الجارية في تونس

معلومات عن المسح:

مشروع الباروميتر العربي هو استطلاع للرأي العام أجري في إطار شراكة بين الأكاديميين وخبراء المسح في العالم العربي والولايات المتحدة وأوروبا. وقد تمت الدراسة في تونس خلال الفترة الممتدة من 13 فيفري إلى 3 مارس 2016 تحت إشراف مكتب وان تو وان للبحوث واستطلاعات الرأي. وشملت العينة 1200 مستجوباً تم اختيارهم بصفة عشوائية من كامل تراب الجمهورية. وأجري الاستطلاع عن طريق مقابلات وجاهية في منازل المستجوبين باستخدام اللوحات الرقمية و قد بلغ هامش الخطأ في هذه الدراسة $\pm 3\%$.

إلى الآن، أجرى الباروميتر العربي 29 مسح وطني على مدى ثلاث موجات ضمت أكثر من 35000 مقابلة في 14 دولة عربية. و تشمل الموجة الرابعة 10 بلدان، وأكثر من 11000 مقابلة.

لمزيد من المعلومات حول هذا المشروع، يرجى زيارة www.arabbarometer.org